المؤتمر العلمي السادس عشر

للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

حـــول موضوع

"تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات"

مدينة العلمين الجديدة- جمهورية مصر العربية: 1-2 أكتوبر/ تشرين أول 2022

دعوة للمشاركة بأوراق بحثية

في

المؤتمر العلمي السادس عشر

للجمعية العربية للبحوث الاقتصادية

بالتعاون مع الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري

حـــول

"تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات"

مدينة العلمين الجديدة– جمهورية مصر العربية: ١-٢ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٢٢

الورقة الخلفية للمؤتمر

مقدمة:

أصبحت الأزمات سمة من سمات العصر الحالي ومظهرًا من مظاهر النظام العالمي الجديد. فقد تزايدت حدة تلك الأزمات في السنوات الأخيرة وتسارعت وتيرتها وتعددت أنواعها، بصورة أصبحت تمثّل تهديدًا واضحًا على قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة تلك الأزمات، ومن ثمّ على طموحاتها من أجل تحقيق أهداف التنمية بمفهومها الشامل والمستدام. ولعلّ أبرز الأمثلة الحديثة على تلك الأزمات المتلاحقة الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨ وأزمات ما عُرف بثورات "الربيع العربي" بدءًا من ٢٠١١ ومرورًا بأزمات النفط والغذاء المتكررة، وأزمة التغيّرات المناخية، وجائحة كوفيد-١٩ التي ضربت العالم منذ بداية عام ٢٠٢٠ وما صاحبها من أزمات واختناقات في أسواق النفط والغذاء والدواء وسلاسل الإمداد العالمية، وانتهاءً -حتى الآن- بالأزمة الروسية-الأوكرانية وما نشهده من احتمالات تصعيد مرتقبة خلال الفترة القادمة. ولاشك أن لتلك الأزمات تداعياتها السلبية الخطيرة على الاقتصاد العالمي بشكل عام، وعلى الاقتصادات العربية بشكل خاص. فمازالت تلك الاقتصادات العربية تعاني من ذات الاختلالات الهيكلية التي رصدتها كافة التقارير والدراسات الرصينة على مدى العقود الماضية، بل إن تلك الاختلالات قد تفاقمت بشكل واضح خلال السنوات الأخيرة ولم تعد حتى الدول العربية النفطية بمنأى عن تأثيراتها السلبية، وهو ما يطرح تساؤلًا منطقيًا حول قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة تلك الأزمات وكيفية تعزيز تلك القدرة خلال السنوات القادمة. وهذا التساؤل سيكون محور النقاش الأساسي خلال جلسات المؤتمر.

الهدف من المؤتمر:

يهدف المؤتمر إلى تقديم إجابات علمية رصينة على العديد من الأسئلة الفرعية التي تنبثق من التساؤل الأساسي السابق، والتي من أهمها:

- هل يمكن تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات في ظل نظم الإدارة التقليدية لتلك الاقتصادات، ودون تغيير الفلسفة الاقتصادية والنموذج التنموي الذي تتبناه الاقتصادات العربية؟

- كيف يمكن للدول العربية الصمود أمام الأزمات العالمية المتلاحقة، في ظل التحديات الناشئة عن التطورات السياسية والعسكرية الدولية، وما تشهده الدول العربية ذاتها من صراعات سياسية وعسكرية ؟
- هل لدى الاقتصاديون العرب طرحًا عمليًا بديلًا لما يطرحه صندوق النقد الدولي من وصفات كلاسيكية لعلاج الاختلالات الهيكلية التي تعاني منها الاقتصادات العربية بكافة تصنيفاتها (مرتفعة/ متوسطة/ منخفضة الدخل)؟
- كيف يمكن تحقيق الاستدامة المالية في ظل تفاقم أزمة المديونية في غالبية البلدان العربية؟
- كيف يمكن للتحول الرقمي أن يعزز من قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات؟
- هل يمكن لسلاسل القيمة العربية أن تكون مدخلًا براجماتيًا للإسراع بجهود التكامل العربي وتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات؟
- هل تطبيقات الاقتصاد الأخضر تُعدّ نوعًا من الترف الفكري أم آلية من آليات تعزيز الصمود في مواجهة الأزمات؟

محاور المؤتمر:

المحور الأول: الإطار النظري والنموذج التنموي العربي

وستناقش الأوراق المقدمة في هذا المحور بشكل نظري مُعمّق الفلسفة الاقتصادية والنموذج التنموي والإطار المؤسسي والتنظيمي الذي تتبنّاه البلدان العربية، ومدى ملاءمة تلك الفلسفة وذلك النموذج والإطار المؤسسي لمتطلّبات تعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الاستدامة والصمود في مواجهة الأزمات سواء المالية أو الاقتصادية أو الجيوسياسية أو الاجتماعية أو الصحية أو المناخية أو غيرها من الأزمات العالمية والإقليمية التي يمكن التركيز عليها في الأوراق المقدمة ضمن هذا المحور.

المحور الثاني: التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي كمدخل لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات

ركّز المؤتمر العلمي الخامس عشر للجمعية الذي عقد في نهاية عام ٢٠١٩ على آفاق وتحديات التنمية العربية في ظل الثورة الصناعية الرابعة. وجاءت جائحة كوفيد-١٩ التي ضربت العالم منذ

بداية عام ٢٠٢٠ وحتى الآن لتسلّط مزيدًا من الضوء على الفرص والتحديات التي تفرضها تلك الثورة الرابعة، وليكتسب التحول الرقمي زخمًا متزايدًا كواحد من أهم آليات تحقيق النمو الاحتوائي والتنمية المستدامة وكأحد المداخل الرئيسية لتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات. وتركّز الأوراق المقدمة في هذا المحور على العلاقة بين التحول الرقمي من جهة والنمو الاحتوائي والتنمية المستدامة من جهة أخرى، وكذا على تقييم جهود البلدان العربية في مجال التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وكيفية تكثيف تلك الجهود وتطوير برامج العمل خلال الفترة القادمة. ومن المتوقع أيضًا أن تكتسب قضية الاستثمار في رأس المال البشري أهمية خاصة في الأوراق المقدمة في هذا المحور كواحدة من أهم متطلّبات الإسراع بجهود التحول الرقمي في الدول العربية.

المحور الثالث: الاقتصاد الأخضر في مواجهة أزمة تغير المناخ

أصبحت أزمة تغير المناخ محور اهتمام العالم في السنوات الأخيرة لما تفرضه من تحديات متزايدة على فرص وإمكانات التنمية المستدامة، التي بات البعد البيئي بُعدًا أساسيًا من أبعادها اعتبارًا من عام ٢٠١٥. ورغم أن الدول العربية ليست المصدر الرئيسي لانبعاثات الغازات الدفيئة التي تسبب ظاهرة الاحتباس الحراري وتغيّر المناخ بشكل عام، إلا أن الدراسات والتقارير الحديثة تؤكد أن تلك الدول ستكون من أكثر دول العالم تضررًا من تلك الأزمة المناخية. وهنا تبرز أهمية الأوراق التي ستناقش ضمن هذا المحور، والتي ستركّز على قضايا البيئة والاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية في البلدان العربية، وكيفية الاستفادة من ممارسات وتطبيقات الاقتصاد الأخضر كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة، ولتعزيز قدرة الاقتصادات العربية على الصمود في مواجهة الأزمات.

المحور الرابع: سلاسل القيمة العربية والقدرة على الصمود في مواجهة الأزمات

كان من المظاهر التي واكبت جائحة كوفيد-١٩ وتمخضت عنها حدوث اختناقات حادة في سلاسل الإمداد العالمية، وبروز النزعات القومية والإقليمية كبديل للعولمة، وهو ما يبرز أهمية اندماج الاقتصادات العربية في سلاسل قيمة إقليمية كأحد المداخل البرجماتية نحو تحقيق حلم التكامل العربي المشترك، وتعزيز قدرة تلك الاقتصادات على الصمود في مواجهة الأزمات بوجه عام، وأزمات سلاسل

الإمداد وضعف الاندماج في سلاسل القيمة العالمية بوجه خاص. وستركز الأوراق المقدمة في هذا المحور على كيفية تطوير سلاسل القيمة العربية والفرص والتحديات التي تواجه الجهود المبذولة في هذا الإطار، خاصةً ما يتعلق منها بالاتفاقيات التجارية، مع إمكانية تسليط الضوء على فكرة العناقيد الصناعية أو غيرها من الأفكار الحديثة المطروحة في الأدبيات والممارسات الناجحة.

المحور الخامس: التحولات الاقتصادية السياسية والعسكرية الدولية في ظل الأزمة الروسية–الأوكرانية وتأثيراتها على قدرة الاقتصادات العربية على الصمود

ألقت الأزمة الروسية–الأوكرانية بظلالها على الاقتصاد العالمي، وأدت إلى توجيه ضربة قاصمة إلى الأسواق الدولية التي كانت تعاني بالفعل من آثار تفشي جائحة كوفيد–١٩. وقد توقع الكثيرون أن تؤدي ضغوط نشوب الحرب الروسية–الأوكرانية إلى العديد من التداعيات التي من شأنها التأثير على الأمن الغذائي العالمي، والسياحة، وسلاسل الإمداد العالمية، والنقل، وأسوق الطاقة، وغيرها. فضلًا عن التوقعات بارتفاع معدلات التضخم وتراجع معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى مخاطر التكلفة الاقتصادية والاجتماعية للحرب الروسية–الأوكرانية، حيث أصبحت العقوبات الاقتصادية سلاحًا رئيسيًا تستخدمه الدول بعضها ضد بعض بهدف تغيير موقف الدول المُعاقَبة، أخذًا في الاعتبار الأبعاد الأيديولوجية والسياسية للعقوبات الاقتصادية، ودورها كأداة لحفظ الأمن والسلم الدوليَّين. ولن تجد الاقتصادات الناشئة بصفة عامة، والاقتصادات العربية بصفة خاصة، نفسها بمنأى عن تداعيات الصراع والأزمة الروسية–الأوكرانية، وخاصةً إذا ما تعمقت الحرب وطال أمدها واتسع مداها.

وستناقش الأوراق البحثية المقدمة في هذا المحور بالتحليل التطورات الناشئة عن نشوب الحرب الروسية–الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصادات العربية، واستشراف مدى قدرة تلك الاقتصادات على الصمود في مواجهة مثل هذه التحديات، وبحث الكيفية والآليات التي يمكن التوافق عليها عربيًا لمواجهة هذه النوعية من الأزمات، وبما يعزز من صمود اقتصادات الدول العربية في مواجهتها، وخاصةً في ظل التوقعات بارتفاع معدلات التضخم، والمخاطر المعنية بالأمن الغذائي في الاقتصادات العربية في ظل اعتمادها على استيراد المنتجات الزراعية للوفاء بمتطلباتها الغذائية، وتصاعد المخاطر المرتبطة باضطراب سلاسل التوريد والإمداد، وبقطاع النقل، ومخاطر عدم اليقين بالنسبة للأسواق المالية، وأسواق الطاقة والمواد الأولية. فضلًا عن التكلفة الاقتصادية والاجتماعية التي من المتوقع أن

تتحملها الاقتصادات العربية كأحد تداعيات التصعيد المتوقع للحرب الروسية–الأوكرانية وتفاقم تأثيرات العقوبات الاقتصادية.

المحور السادس: تمويل التنمية وتحقيق الاستدامة المالية في ظل تفاقم أزمة المديونية العربية

يتوقع الكثيرون قرب حدوث أزمة مديونية عالمية جديدة، وهو ما يفرض تساؤلات منطقية حول قدرة الدول العربية على تمويل أجنداتها واستراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة في ظل الارتفاع المتزايد في حجم مديونياتها الداخلية والخارجية، وما يعنيه من ذلك من ضغوطات على استقرارها المالي والنقدي بشكل خاص وعلى الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في تلك الدول بشكل عام. وستتناول الأوراق البحثية المقدمة في إطار هذا المحور بالتحليل قضايا تمويل التنمية والاستدامة المالية والمديونية العربية وكيفية التعامل معها خلال الفترة القادمة، كأحد أهم آليات تحقيق أهداف التنمية العربية من جهة، وتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات من جهة أخرى.

المحور السابع: الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية: هل من طرح عربي بديل لروشتة صندوق النقد الدولي

أجمعت الدراسات والتقارير الرصينة على مدى العقود الماضية على أن الدول العربية –بمختلف تصنيفاتها– تعاني من اختلالات هيكلية واضحة تتمثّل في انخفاض معدلات الاستثمار والنمو الاقتصادي وضعف دور كل من الدولة والقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتفاقم مشاكل عجز الموازنة العامة والميزان التجاري والجاري وميزان المدفوعات وارتفاع معدلات الدين العام والبطالة الهيكلية والفقر وغيرها من المشاكل والاختلالات الهيكلية الأخرى. وتلجأ الدول العربية – كغيرها من البلدان النامية– غالبًا لصندوق النقد الدولي لمواجهة تلك الاختلالات. ويقوم الصندوق عادةً بفرض إجراءات تقشفية صارمة على تلك الدول، تكون لها تداعيات سلبية خطيرة على الصعيدين السياسي والاجتماعي، وهو ما يجعلها عرضة لانتقادات واسعة من المثقفين والاقتصاديين والمواطنين العرب، وهو ما يطرح تساؤلًا منطقيًا حول البديل العربي الذي يمكن طرحه عمليًا كبديل لسياسات توافق واشنطن التي تدعمها عادةً برامج صندوق النقد الدولي، وهو ما يفترض أن يكون محل اهتمام الأوراق المقدمة ضمن هذا المحور.

أنشطة المؤتمر:

- الجلسات العامة لعرض أوراق العمل المقدمة من المتحدثين الرئيسيين.
- الجلسات المتخصصة لمناقشة الأوراق البحثية المُحكمّة والمقبولة للعرض في المؤتمر.
- الحلقات النقاشية للخبراء وصانعي السياسات المعنية بموضوع ومحاور المؤتمر.

اللغات:

يمكن تقديم الأبحاث باللغة العربية أو اللغة الإنجليزية، وسوف تتاح خدمات الترجمة الفورية أثناء انعقاد جلسات المؤتمر.

المشاركون:

- الباحثون والأكاديميون المعنيون بقضايا الوطن العربي الاقتصادية بوجه عامة، والمهتمون بمحاور المؤتمر بشكل خاص.
- ممثلو الهيئات والمنظمات الدولية والإقليمية ذات الصلة بقضايا الوطن العربي الاقتصادية، وبموضوعات ومحاور المؤتمر على وجه الخصوص.
- ممثلو الوزارات والهيئات الوطنية في كافة أقطار الوطن العربي المعنية بمحاور المؤتمر.

علمًا بأن الجهة المنظمة ستتحمل مصاريف السفر والإقامة الخاصة بأصحاب البحوث المقبولة للعرض في المؤتمر.

مكان الانعقاد:

مدينة العلمين الجديدة، جمهورية مصر العربية.

تاريخ الانعقاد:

١-٢ أكتوبر/ تشرين أول ٢٠٢٢.

خطوط إرشادية تقنية لكتابة الأبحاث المقدمة للمؤتمر:

١ –مقترح الورقة البحثية:

يكون المقترح في حدود ٥٠٠ كلمة، على أن يتضمن: اسم الباحث ووظيفته، والمؤسسة التي يعمل بها، والعناصر الأساسية للورقة البحثية المقترحة(عنوان البحث– مقدمة – الهدف – الأسئلة البحثية – المنهجية المستخدمة – العناصر الرئيسية للورقة البحثية المقترحة).

٢ –المواصفات الفنية:

تكتب الأبحاث بطريقة"word"، و يكتب العنوان الرئيسي بحجم الخط (١٨) والعناوين الفرعية بحجم الخط (١٦)، مع الخط الثقيل " Bold"، أما متن البحث فيكتب بحجم الخط (١٤) بالخط الخفيف، مع عدم وضع صيغ خاصة للكتابة.

٣ –الجدول الزمني لتقديم الأبحاث:

- تقدم المقترحات البحثية في موعد أقصاه يوم الثلاثاء الموافق ٢٤ مايو/ آيار ٢٠٢٢.
- تقوم اللجنة العلمية بمراجعة المقترحات البحثية وإخطار الباحثين بقبول أو رفض المقترح في موعد أقصاه الثلاثاء ٣١ مايو/ آيار ٢٠٢٢.
- تقدم الأبحاث التي تتم الموافقة عليها في موعد أقصاه الخميس ٢٥ أغسطس/آب ٢٠٢٢، على أن يتم موافاتنا بتقرير عن تقدم العمل في البحث في موعد أقصاه الأثنين ٢٥ يوليو/تموز ٢٠٢٢.
- وتقوم اللجنة العلمية للمؤتمر بإخطار الباحثين بالرأي بخصوص قبول البحث أو رفض في موعد أقصاه الخميس ٨ سبتمبر/أيلول ٢٠٢٢.

الاشتراك في المؤتمر والمراسلات:

ترسل المقترحات البحثية وجميع المراسلات الخاصة بالمؤتمر باسم الأمين العام للجمعية والمنسق العام للمؤتمر على العنوان التالي: الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة ـ ١٧ ب عمارات العبور – طريق صلاح سالم – مدينة نصر، ص.ب ٨٨ بانوراما أكتوبر، الرمز البريدي (١١٨١١)، القاهرة، ج. م. ع.

أو علي البريد الإلكتروني: asferconf16@gmail.com

تليفون: ٢٢٦٢١٧٣٧ (٢٠٢) تليفاكس: ٢٢٦٣١٧١٥ (٢٠٢)